

أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من (1990 - 2018)

Impact of the Exchange Rate on Foreign Trade (1990 - 2018)

صالح أحمد على جامع *¹

¹جامعة كرري السودان، مدرسة العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، السودان، salihjaami19@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/15

تاريخ القبول: 2020/10/24

تاريخ الاستلام: 2020/9/22

ملخص:

تناولت الدراسة اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للفترة من (1990 - 2018). وهدفت الدراسة على تسليط الضوء على العلاقة النظرية ما بين سعر الصرف والتجارة الخارجية. وتناولت مشكلة الدراسة عدد من التساؤلات أهمها: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات؟ وهل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات؟. ونبعت أهمية الدراسة من الاثر الذي يتركه سعر الصرف على التجارة الخارجية، وتوضيح اثارها السالبة على أداء مؤشرات الاقتصاد الوطني في ظل انخفاض وتدهور قيمة العملة المحلية خلال فترة الدراسة. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي للبيانات باستخدام برنامج (E.views). توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات، وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات. كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة تناول سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة لما له من تاثير واضح على الاقتصاد الكلي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ، التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، السودان.

تصنيفات JEL : F13 ، F14 ، F4

Abstract:

The study dealt with the Impact of the Exchange Rate on Foreign Trade (1990 - 2018). This basic aim of the paper to highlight the theoretical relationship between exchange rate and foreign trade. The study raises the primary question is there a statistically significant relationship between exchange rate or exports and imports? The importance of the study stems from the effect of the exchange rate on foreign trade. The study followed the descriptive and analytical and statistical analysis The study important results there is a statistically significant relationship between the exchange rate and exports, and a statistically significant adverse relationship between exchange rate and imports. The study recommended the exchange rate should be considered as a tool of monetary policy during this period because of its clear impact on the macroeconomic.

Keywords: Exchange Rate, Foreign Trade, Exports, Imports, Sudan.

JEL Classification Codes:F13,F14,F4

1. مقدمة:

سعر الصرف هو العنصر المحوري في التجارة الخارجية، نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمّن نتيجة للسياسات الإقتصادية الكلية المتبعة في مجال التنمية. وأصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، كسعر الصرف العائم والثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية. والتجارة الخارجية مجالا ذا بعدين، فالبلد يصدر ويستورد ونتيجة لذلك تظهر تيارات من التدفقات، أحدهما سلعي والآخر خدمي، ويعتبر المصدر الرئيسي للعرض والطلب على العملات الأجنبية بهدف تسوية المدفوعات الدولية. لذلك لا بد من معرفة سياسة تحديد سعر الصرف التي تتلاءم مع الظروف الموضوعية لاقتصاد الدولة، ولحماية الإقتصاد المحلي من تقلبات أسعار الصرف والمحافظة على إستقراره، وإيجاد نظام تحديد سعر الصرف لإحداث التوازن في ميزان المدفوعات. وشهد الإقتصاد السوداني تغيرات أساسية من ناحية السياسات الإقتصادية الكلية التي تم تطبيقها، فالتغيرات الهيكلية التي تمت في إطار السياسات الكلية بعد انفصال دولة جنوب السودان اثر سلبا على مجمل النشاط الإقتصادي مسبباً ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهورا في القوة الشرائية للعملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، وتدهورا في مستوى معيشة الأفراد وانخفاض في حجم المدخرات المحلية، وإعادة توزيع الاستثمارات بين قطاعات الإقتصاد الوطني وارتفاع العجز السنوي في الموازنة العامة وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع في قيمة الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات.

1.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة حول معرفة اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للفترة من (1990-2018) ، وطرحت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات خلال فترة الدراسة ؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات خلال فترة الدراسة ؟

2.1 فرضيات الدراسة:

تستند فرضية الدراسة حول العلاقة الإيجابية ما بين سعر الصرف والصادرات، والعلاقة العكسية ما بين سعر الصرف والواردات.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على الاتي:

- تسليط الضوء على العلاقة النظرية ما بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.

- توضيح مدى تأثير سعر الصرف في ظل غياب سياسة نقدية ومالية فعالة في السودان.

- بيان الاثار الاقتصادية والإجتماعية لسعر الصرف على التجارة الخارجية .

4.1 أهمية الدراسة:

نبعت أهمية الدراسة من الاثر الذي يتركه سعر الصرف على التجارة الخارجية. وتوضيح اثارها السالبة على أداء مؤشرات الاقتصاد الوطني في ظل انخفاض وتدهور قيمة العملة المحلية خلال فترة الدراسة.

5.1 منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، الوصفي والتحليلي واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E.views) لتقدير وتقويم نموذج الدراسة واختبار جودة معالم النموذج.

6.1 الدراسات السابقة:

دراسة: الداوي اليامنة (2016):

هدفت الدراسة الي معرفة أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر لفترة من (1990-2014م). وتمثلت مشكلة الدراسة في توضيح العلاقة مابين سعر الصرف و التجارة الخارجية متمثلاً في جانب الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي لمعرفة الجانب النظري في سعر الصرف، والمنهج التحليلي في استخلاص النتائج عن طريق برنامج E.views. وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين طردية بين سعر الصرف والصادرات وعكسية بين سعر الصرف والواردات. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بادارة اسعار الصرف في الدولة.

دراسة : ثريا حسن (2005م):

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والسودان وذلك من خلال اختبار عدد من النماذج القياسية . كما هدفت الى التعرف على مدى أهمية تبني سياسة تشجيع الصادرات لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك باختبار فرضية النمو عن طريق التصدير. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وخلصت الى ان انفتاح السعودية على العالم الخارجي سهل من انسياب صادراتها للخارج مقارنة بالسودان. وأن القطاع الصناعي مهم جدا فتصدير الصناعات بجوده وتقنيه عاليه أفضل من تصدير مواد خام كما في السودان.

دراسة : سناء ابراهيم (2007 م):

تمثلت أهم أهداف الدراسة في إبراز الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصادرات غير البترولية في دعم التنمية الاقتصادية، والتعرف على أسباب تراجع دور الصادرات غير البترولية في الاقتصاد السوداني والإتجاه للإعتماد كلياً على الصادرات البترولية. إستخدمت المنهج الوصفي والتاريخي وخلصت الدراسة الى أن اهم مشاكل

الصادرات السودانيه غير النفطية تكمن في عدم وجود البنية التحتية اللازمه لقيام مشروعات الانتاج الموجهه نحو الصادرات وعدم ثبات السياسات الخاصه بسعر الصرف.

2. الإطار النظري لمفهوم سعر الصرف:

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف. وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محدود الحيز الجغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم واللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى لبورصة (الطرش، 2005: ص22)، وهناك تعريف عديدة لسعر الصرف منها ما يلي: يعرف سعر الصرف بأنه "النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني" أو هو ما "يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي". (قدي، 2004: ص98)، كما يعرف أيضاً بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات" (حميدات، 1999: ص55).

1.2. أنواع سعر الصرف:

- **سعر الصرف الإسمي:** هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فإن ارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى. وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم.

- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه بإستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن لأجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية (الطرش، 2005: ص88).

2.2. أهداف سعر الصرف:

- **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم إستيرادها.

- **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور.

- **تنمية الصناعة المحلية:** يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي

مرحلة ثانية قام بإعتماد سياسة العملة القوية، كما إعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات (الموسوي، 1993: ص48).

3.2. محددات سعر الصرف:

- **سعر الصرف والتضخم:** تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو في (1772-1823)، ثم قام بتطويرها الإقتصادي السويدي غوستان كاسل وركز على مبدأ بسيط مفاده أن "قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين". (هاشم، 1995: ص53).

- **سعر الصرف ومعدل الفائدة:** بافتراض عدم وجود حواجز جمركية فإن مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب أن تتساوى، وهذا ما يضمن من جهة أخرى أن الفرق بين معدل الفائدة ما بين إقتصاد ما وباقي الإقتصاديات يساوي معدل إرتفاع أو إنخفاض قيمة العملة في المستقبل بمعنى آخر إذا كان معدل الفائدة على العملة A أكبر من المعدل المطبق على العملة B فإن قيمة هذه الأخيرة سوف تتحسن بالمقارنة مع قيمة العملة A حتى يتم إلغاء فروقات الفائدة بفروقات الصرف، لأن بقاء الفروقات في المردودية من الناحية النظرية سوف يؤدي إلى حدوث عمليات تحكيم فيما بين العمليتين.

هذه النظرية أدت إلى ظهور مفهوم خصم التأجيل وعلاوة التعجيل وإعتبار سعر الصرف لأجل أحسن وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف غير أن الدراسات التجريبية أكدت على أنه بالرغم أم هذه النظرية تسمح بالتنبؤ بميل التغيير (الإنخفاض أو الإرتفاع) إلا أن الصحيحة المستحقة في التنبؤ بأسعار الصرف منخفضة حيث أنها في المتوسط لا تتعدى 55%.

- **سعر الصرف وميزان المدفوعات:** تعتبر أهم أرصدة ميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر برصيد التجارة الخارجية أو رصيد المعاملات الجارية أو رصيد ميزان القاعدة عوامل مفسرة لتغير سعر الصرف في المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض سعر الصرف الأثر المعاكس نلاحظه في حالة إنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية، أهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالملاحظة أن الدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها إلى تأثير الميزان التجاري، والعكس في حالة معدل تضخم منخفض. كما أن معدلات الفائدة هي التي تحكم حركة تدفق رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصير وهي محتواة في ميزان القاعدة.

4.2. النظريات المفسرة لسعر الصرف:

- نظرية تعادل القدرة الشرائية: ترجع النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن 20م وتتعلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج. وأن النظرية ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل إستجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها (الشمري، 2006: ص66):

- إختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة أسعار إستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات.

- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.
- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.

- إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.
- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

- تتوفر السلطات الإقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.
- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة إعتبارات.
- هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة.

- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار متغير مستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع.

- يمكن لدولة ما تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية.
- نظرية تعادل أسعار الفائدة: حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً، ويحصلون في نهاية التوظيف على $n(1+r)$ (حيث r معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند

تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية.

- **نظرية كفاءة السوق:** السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي يعكس فيه الأسعار، ويفترض أن كل المتعاملين في السوق الحصول على المعلومات بسهولة، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم. وهناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة إعتبرات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (إختبارات جيدي و ديفي) على التوالي في 1975-1976م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت 1986م ودراسات كيرني وماك دولاند 1989م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

- **نظرية الأرصد:** تقوم هذه النظرية على إعتبر القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطراً على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى إرتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى إنخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب ع كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة (قدي، 2004: ص102).

3. واقع الاقتصاد السوداني:

هدفت سياسة التجارة الخارجية في السودان إلي تحريك جمود الاقتصاد الوطني بدفع عجلة الإنتاج في السلع والخدمات من خلال خلق البيئة المناسبة لحرية حركة عوامل الإنتاج وإطلاق قوي السوق لتصحيح الأسعار محكومة بدرجة كبيرة للعرض والطلب. وتبنت هذه السياسة العديد من الإجراءات الإصلاحية التي هدفت إلي زيادة العرض الكلي، وخلق موارد إنتاجية للاستهلاك المحلي والتصدير حسب الشروط التي تطلبها برامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (عبدالمنعم، 2016: ص22): وركزت السياسة في المحاور الآتية: تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية وزيادة الضرائب، تحرير التجارة الداخلية ورفع الدعم وتقويم العملة الوطنية، تخفيض القيود التي تكبل التجارة الخارجية، حرية حركة الإنتاج مما يؤدي إلى الاستغلال الامثل للموارد الإنتاجية، والاعتماد على آليات السوق لتحرير التجارة الداخلية. وخلال

الفترة من 1990-2018م اتخذت العديد من الإجراءات والسياسات لتطوير أداء الصادر ولتحديد أسعار الصادر فقد تم تقسيم الصادرات إلى قائمتين الآتي:

القائمة الرئيسية: وتشمل الذرة، والحبوب الزيتية، الامبار، الماشية، الجمال، الجلود و حب البطيخ ولقد تم تحديد أسعار دنيا لصادرات هذه القائمة على أن يحق للمصدر التصرف في أي حصة تفوق الأسعار الدنيا المعلنة دون قيد أو شرط كما تعفى هذه المبالغ من ضريبة الدخل.

القائمة الثانوية: وتضم جميع سلع الصادر الأخرى التي لم يتم ذكرها، وتقدير الأسعار لها وفقا لخطابات اعتمادية مستندية عن طريق البنوك التجارية مع التزام المصدر بتوريد حصة الصادر لبنك السودان. وجاءت حركة الصادر خلال الأعوام الأخير مصحوبة بتشجيع الدولة وتعددت الكثير من السياسات التي جاءت متماشية مع البرنامج الاقتصادي.

ويعتبر السودان من البلدان النامية الذي يعاني من ضغوط تضخمية في اقتصادها نتيجة لعدة عوامل أهمها طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد. وتميزت الفترة من 1990-2018م ببعض الإختلالات الهيكلية في جانب العرض والطلب الكلي وإختلالات داخلية تمثلت في عجز الحساب الجاري، ومشاكل انسياب رؤوس الأموال الاجنبية. وفي الفترة من 1999-2000م دخل البترول السوداني مرحلة التصدير مما ساعد في استقرار اداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. وخلال عام 2011-2014م انفصل جنوب السودان مما انعكس سلبا على تدهور سعر الصرف العملة المحلية وزيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي بجانب الزيادة في الإنفاق الحكومي والتمويل بالعجز، ومنها تدني الانتاج والانتاجية وإرتفاع تكاليف الانتاج وزيادة عرض النقود، وارتفاع معدلات التضخم.

1.3. أسباب التضخم في السودان:

- **عجز الميزانية العامة:** بعد انفصال الجنوب في عام 2011 أدى خروج جزء مقدر من البترول إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، ويمثل البترول 46% من جملة الإيرادات العامة، والعجز الناتج من فقدان البترول مبلغ 10 مليار جنيه تمثل المقابل المحلي لنصيب الحكومة من عائدات البترول البالغة 3.6 مليار دولار لذا انتهج الحكومة سياسات مالية تقشفية تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على نسبة 3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حيدر بابكر الزريح، 2012، ص164).

- **الإفراط في عرض النقود:** الإفراط في عرض النقود هي الحد الذي يفوق المعدل الضروري لتحريك عملية الاقتصاد الذي يتسبب في ارتفاع معدل الأسعار ما لم تقبل هذه الزيادة في السيولة زيادة في العرض من السلع والخدمات، وان زيادة عرض النقود واستدانة القطاع العام من الجهاز المصرفي الذي شهد زيادة 43.2% في 1990-1999م، وإستدانة القطاع الخاص التي بلغت نسبتها 47.2% وكان مصحوباً بتدهور صافي العملات

أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من (1990-2018)

الأجنبية لدى البنك المركزي ونتيجة للزيادة المستمرة في عرض النقود التي لم تصحبها زيادة في الإنتاج تدهورت القيمة الشرائية من العملة المحلية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم. كما تحسن الوضع بعد تصدير البترول في الفترة بعد انفصال الجنوب، وارتفع عرض النقود بما في ذلك شبه النقود من 66445.7 مليون جنيه بنهاية الربع الرابع من عام 2013 إلى 70882.0 مليون جنيه بنهاية الربع الأول من عام 2014 بنسبة 6.7%، أما شبه النقود ارتفعت من 30780.4 مليون جنيه بنهاية الربع الرابع من عام 2013 إلى 32785.3 مليون جنيه بنهاية الربع الأول من عام 2014م.

- **التضخم المستورد:** يعتبر ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة (التضخم المستورد) وتدهور سعر صرف العملة الوطنية أهم العوامل المؤثرة على ديناميكية ارتفاع الأسعار المحلية في السودان. فهناك علاقة طردية قوية بين معدلات التضخم السائدة محلياً ومعدلات ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة، والسبب الرئيسي في هذه العلاقة الطردية القوية بين ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة ومعدلات التضخم ناتجة من السلع المستوردة التي تمثل أكثر من 65% من مكونات سلة مقياس الأسعار الاستهلاكية (CPI) (صندوق النقد الدولي) وهذا يعني أن أي ارتفاع في معدلات الأسعار العالمية للسلع المستوردة ينتقل بسرعة وبقوة وبنفس الحجم إلى مستوى الأسعار المحلية ويشكل ضغطاً تضخمية.

- **تدهور سعر الصرف:** تدهور سعر صرف العملة الوطنية يعمل على زيادة أثر القطاع الخارجي على معدل ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع تصبح مصدراً لتوليد عوامل إضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية. وعدم استقرار سعر الصرف وتزايد الفجوة بين السعر الرسمي و السعر الموازي الذي يصل إلى أكثر من 25% يخلق مناخاً يؤثر سلباً على مصادر النقد الأجنبي سواء كان ذلك في الصادرات أو تحويلات المغتربين ويزيد من فجوة الموارد في السوق الرسمي إلى جانب العوامل المباشرة التي تجعل من سعر الصرف أهم مسببات ظاهرة التضخم في السودان وتؤكد الآثار القوية للقطاع الخارجي على التكلفة والأسعار المحلية. وإن أثر سعر الصرف على التضخم في السودان أكبر وأسرع من أثر الزيادة في عرض النقود.

التوسع النقدي: شهدت السنوات الأخيرة من 2011-2018م ارتفاعاً مضطرباً في معدلات نمو عرض النقود في السودان وذلك لعدة عوامل من أهمها زيادة تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاستدانة المؤقتة من بنك السودان (طباعة النقود) والسياسة الاحتوائية التي انتهجها البنك بنقدنة (Monetization) عجز الموازنة عن طريق القيام بسداد التزامات الحكومة نيابة عن وزارة المالية سواء كان ذلك لمقابلة الضمانات أو الأوراق المالية والتمويل المباشر لما يعرف بسلع البرنامج الثلاثي والتزامات أخرى إلى جانب ذلك فإن تغطية دعم البترول

والقمح عن طريق سعر الصرف أهم كثيراً في التوسع النقدي وكذلك سياسة تجارة الذهب التي ينتج عنها تسرب نقدي كبير (التسرب النقدي الناتج من تجارة الذهب حوالي 25% من جملة نمو عرض النقود).

- **زيادة الإنفاق العام وارتفاع عجز الموازنة:** شهدت الفترة من 2010م-2015م ارتفاعاً مضطرباً في الإنفاق الحكومي الجاري وعجز الموازنة والتمويل بالعجز، وارتفع نسبة الإنفاق الجاري خلال الفترة من 2010 إلى 2013 من مبلغ 24.1 مليار جنيه إلى 30.8 مليار جنيه أي بنسبة 25% في الوقت الذي كانت السياسة المعتمدة تطالب بخفض الإنفاق. وهذا الارتفاع في حجم الإنفاق الجاري لم يقابله ارتفاع مماثل في الإيرادات العامة غير النفطية بعد خروج موارد النفط من الموازنة مما أدى إلى ازدياد فجوة الموارد وعجز الموازنة واضطرت وزارة المالية إلى اللجوء إلى الاستدانة من البنك المركزي لتغطية العجز، وأدى هذا إلى زيادة الضغوط التضخمية.

- **تدني الإنتاج وارتفاع التكاليف:** من العوامل التي أسهمت بصورة مباشرة في ارتفاع التضخم تدني الإنتاج المحلي وارتفاع تكلفته، حيث تدني معدلات النمو في الناتج الإجمالي المحلي منذ عام 2011 (عام الانفصال) وانخفض معدل النمو من 5.20% في عام 2010 إلى 1.9% في عام 2011 ثم إلى 1.7 عام 2012 وذلك لعدة أسباب من أهمها خروج موارد النفط وبروز وتنامي الاختلالات في هيكل الاقتصاد (عبد العظيم سليمان المهل، 2006، ص 62). والجدول ادناه يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية بعد الانفصال في الفترة من (2011-2014م).

الجدول رقم (1): بعض المؤشرات الاقتصادية بعد الانفصال في للفترة من 2011-2014م

| العام | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|------|------|------|------|
| الناتج القومي للفرد (بالدولار) | 1521 | 1433 | 1514 | 1954 |
| الإيرادات القومية للناتج المحلي الإجمالي (%) | 12.1 | 9.1 | 8.5 | 8.7 |

المصدر: إعداد الباحث، تقارير مختلفة لبنك السودان المركزي من 2011-2014م

2.3. أهداف سياسات التجارة الخارجية السودانية:

حرصت الدولة في ظل برامج الإصلاح الهيكلي على جعل التصدير خياراً استراتيجياً من خلال دعم القدرة التنافسية للصادرات وتذليل العقبات التي تعترض انسيابها للأسواق العالمية. وتمثلت أهداف سياسات الصادر في الآتي (عبد المنعم، 2016: ص 22):

أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من (1990- 2018)

- تحرير التجارة وإلغاء قائمة الحظر باستثناء عدد محدود من السلع لأسباب تتعلقا بالبيئة مع إلغاء سياسة تصدير الفوائض التي تتسم بإمكانية الحظر المفاجئ للتصدير في أي وقت نسبة لفقدان العديد من الأسواق الخارجية.

- الاعتماد على مبدأ التصدير الحر والابتعاد عن مبدأ سياسات المقايضة وربط الصادر بالوارد وذلك لزيادة الصادرات كما ونوعا.

- إلغاء أو تخفيض الضرائب على الصادرات لتقوية القدرات التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية.

- تنسيق الجهود والمبادرات الرامية إلى فتح أسواق جديدة وإقامة الملحقات التجارية لتطوير الأسواق التقليدية.

- التنسيق من الجهات ذات الصلة لحل المشاكل المتعلقة بالتمويل في إطار سياسات الدولة التي تولي أسبقية قصوى للقطاعات الإنتاجية وقطاعات الصادر بحيث يقوم البنك المركزي بمتابعة سير وتنفيذ هذه السياسات والالتزام بها.

- إتباع سياسة مرنة في وسائل الدفع تتناسب مع احتياجات تسويق السلع حسب منافذ تصديرها إلى جانب السعي للحصول على أفضل الأسعار لصادراتها على ضوء المعلومات المتوفرة عن السلع المنافسة والأسعار العالمية.

- الاهتمام بأسواق المحاصيل والماشية باعتبارها تمثل بداية لعملية التصدير والعمل علي تنظيم وتطوير تلك الأسواق بالتنسيق مع الولايات المعنية بهدف الظروف المناسبة للمتعاملين في هذه الأسواق وتقليل وتوفير أسعار مجدية للمنتجين.

- الاهتمام بتأهيل الخدمات المساعدة للصادر بمراقبة المسالخ والمحاجر والنقل المبرد وخدمات المواني.

- تبسيط إجراءات بإلغاء كافة القيود الإدارية التي تعوق انسياب الصادرات بإتباع ضوابط ملائمة تعمل علي تنظيم وتسهيل الإجراءات الخاصة بالصادر مع الجهات ذات الصلة والعمل علي توفيرها.

- العمل علي ترقية وتطوير السلع المصنعة الموجهة نحو التصدير بالتركيز علي الصناعات التحويلية التي تزيد من حجم الصادر وذلك بغرض الاستفادة القصوي من القيمة المضافة.

- اشتراك القطاع الخاص في وضع القوانين ورسم السياسات التجارية والمشاركة في البعثات التجارية والجان المشتركة حتى تتحقق الزيادة في التجارة الخارجية.

4.3. تطور معدلات سعر الصرف في السودان خلال الفترة من (1990 - 2018م)

سعر الصرف خلال الفترة (1990 - 1996م): شهدت فترة التحرير الاقتصادي إتباع نظام سعر الصرف العائم وتم إلغاء السوقين الرسمي والمصرفي واستعيض عنهما بسوق حرة موحدة للتعامل في النقد الأجنبي، وأصبح سعر الصرف يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب وعرض العملات الأجنبية. وفي ظل هذه السياسة

الانفتاحية للاقتصاد السوداني استعاد السودان سمعته المالية والمصرفية(جبرالله، 2010: ص8): وقام البنك المركزي بالعمل على تطوير سوق المال والصراف الأجنبي من خلال إجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي بدون وضع أي قيود على تدفقات رأس المال. وفي إطار تحرير وتطوير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة عام 1995م وصدرت لائحة بتنظيم أعمالها وعلاقتها مع بنك السودان، وفي عام 1996م تم تحديد السعر الذي يتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة، بناءً على السعر الذي يحدده بنك السودان.

سعر الصرف خلال الفترة (1997 - 2001م): تم اعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف خلال الفترة 1997-2001م ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر رسمي تتخذه الدولة للتغيير في قيمة عملتها حسب التطورات، وتم السماح للبنوك التجارية للقيام بتحديد سعر الصرف بناء على قوي السوق من عرض وطلب للعملات الأجنبية. وفي العام 1999م استحدث بنك السودان المركزي آلية للتدخل في سوق النقد الأجنبي لبيع وشراء العملات للصرافات عن طريق غرفة التعامل في النقد الأجنبي وتم إلغاء العديد من القيود المفروضة على التعامل في سوق النقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف.

سعر الصرف خلال الفترة (2002 - 2005م): شهدت الفترة 2002-2004م تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار عن طريق عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي واستقرار المستوى العام للأسعار وفق البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي واصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة وكانت سياسات النقد الاجنبي للعام 2002م المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار السوداني، والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، وتعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التاشيري المعلن بواسطة بنك السودان المركزي من 1% إلى 1.5% ثم إلى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. اما في عام 2003م تم وضع برنامج لسياسات النقد الأجنبي للمحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، وتعزيز موارد النقد الاجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي. وفي الفترة من 200-2005م شهدت استقراراً نسبياً لسعر الصرف، كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر.

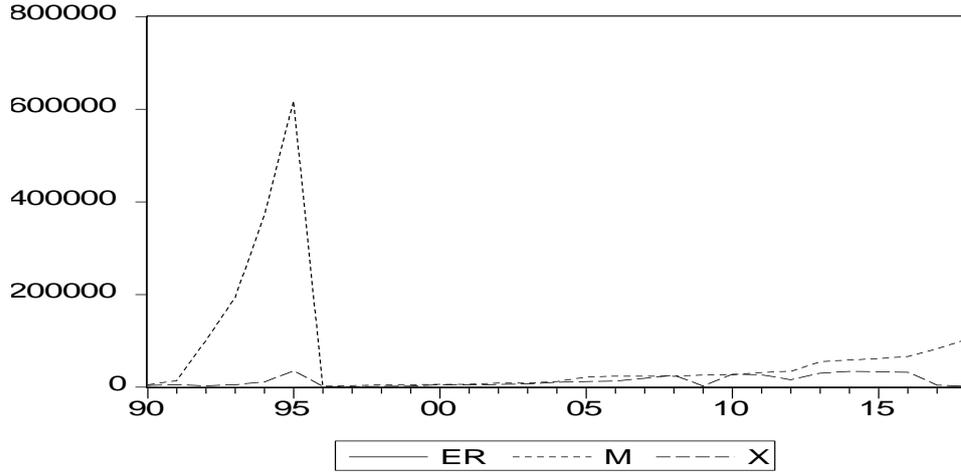
سعر الصرف خلال الفترة (2006 - 2010م): في الفترة من 2006-2010م أتجه بنك السودان إلي رفع قيمة الجنية السوداني مقابل العملات الأجنبية وذلك نتيجة للتوسع النقدي الكبير بسبب إرتفاع عائدات البترول. وتأثر سعر الصرف بالأزمة المالية العالمية التي بدأت ت تداعياتها تظهر اعتباراً من العام 2007 م، ولكن التأثير الفعلي علي السودان بدأ خلال الربع الرابع من العام 2008 م حيث بدأت الضغوط علي سعر الصرف نتيجة

أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من (1990- 2018)

لإنخفاض الاحتياطات الخارجية، ثم ظهرت بعد ذلك الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وأخذت هذه الفجوة في الاتساع حتى بلغت نسبة الفجوة في فبراير 2009م حوالي 4%، وفي سبتمبر 2010 بلغت حوالي 23% عندما بدأت الفجوة تتسع بين السعر الرسمي والسعر الموازي ارتفع حجم تدخل البنك المركزي كمحاولة لإعادة التوازن لسوق النقد الأجنبي وتحقيق استقرار سعر الصرف، وبلغ متوسط مبيعات النقد الأجنبي خلال الفترة من يناير 2009 إلى سبتمبر 2010 م حوالي ما يعادل 644 مليون جنيه شهرياً، وخلال عام 2009 م بلغ حوالي 11.2 % وانخفض خلال سبتمبر إلى 9.2%، وبالمقابل ارتفع سعر الصرف الرسمي من 2 جنيه للدولار الأمريكي خلال عام 2008م إلى 2.24 جنيه للدولار الأمريكي خلال عام 2009 م وبلغ 2.4 جنيه للدولار الأمريكي حتى نهاية سبتمبر 2010م.

سعر الصرف خلال الفترة (2011 - 2018م): تأثر الاقتصاد السوداني في العام 2011م بعدد من العوامل والتطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية المتمثلة في خروج البترول من قائمة الصادرات السودانية وارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع أسعارها عالمياً وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية. واستمر البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر، (عبدالله، 2009: ص8): حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012 ضمن حزمة من الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم و أسعار الصرف في السوق الموازي. وخلال الفترة من 2013-2018م بذل بنك السودان المركزي مجهودات متتابة للمحافظة على استقرار سعر الصرف ومقابلة التزامات الدولة من النقد الأجنبي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، علاوة على الحفاظ على الثقة والمصادقية للجهاز المصرفي السوداني خارجياً، كما سعى بنك السودان المركزي إلى بناء احتياطات تمكنه من مقابلة الالتزامات الخارجية. والشكل البياني يوضح سعر الصرف والصادرات والواردات خلال الفترة من 1990-2018م:

الشكل رقم(01): سعر الصرف والصادرات والواردات خلال الفترة من 1990-2018م



المصدر: من بيانات الدراسة، نتائج تحليل برنامج (E.views)

4. تحليل نموذج الدراسة:

توصيف النموذج: Model Specification

استناداً على مرحلة صياغة النموذج والتي تعنى التعبير عن النظرية الاقتصادية في صورة رياضية احتمالية

ستصبح النموذج المقترح كالتالي:

$$ER = B_0 + B_1X - B_2M + U$$

حيث:

$ER \equiv$ سعر الصرف (المتغير التابع).

$B_0 \equiv$ القاطع.

$X \equiv$ الصادرات (المتغير المستقل الأول).

$M \equiv$ الواردات (المتغير المستقل الثاني).

$B_1 \equiv$ معامل الصادرات الذي يقيس مقدار التغير في سعر الصرف نتيجة للتغيير في حجم الصادرات.

$B_2 \equiv$ معامل الواردات الذي يقيس مقدار التغير في سعر الصرف نتيجة للتغيير في الواردات.

$U \equiv$ المتغير العشوائي.

تتوقع النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات والإشارة موجبة. وعلاقة عكسية بين

سعر الصرف والواردات والإشارة سالبة.

أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من (1990-2018)

الجدول رقم (2): اختبار سكون واستقرار السلسلة

| Variable | ADF Test Statistic | 5% Critical Value | Level |
|----------|--------------------|-------------------|----------------|
| ER | 3.384142 | 2.9850 | 2nd. Differenc |
| X | 4.821728 | 2.9798 | 1st. Differenc |
| M | 4.436101 | 2.9798 | 1st. Differenc |

المصدر: من بيانات الدراسة، نتائج تحليل برنامج (E.views)، 2020م

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن قيمة اختبار ADF Test Statistic بالنسبة لمتغيرات الدراسة Variable هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% إذا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات في الفروق المختلفة في الجدول أعلاه.

الجدول رقم (3): اختبار التكامل المشترك Co integration Regression Durbin Waston

| Variable | Likelihood Ratio | 5 Percent Critical Value |
|----------|------------------|--------------------------|
| ER | 29.15141 | 22.68 |
| X | 8.760796 | 15.41 |
| M | 2.027965 | 3.76 |

المصدر: من بيانات الدراسة - نتائج تحليل برنامج (E.views)، 2020م

يلاحظ أن قيمة نسبة الإمكان الأعظم (LR) سعر الصرف بلغت (29.15141) وهي أكبر من 5% (22.68). مما يعني ذلك أن هناك إتجاه واحد للتكامل المشترك وبالتالي أن المتغيرات في المدى الطويل سوف تسلك سلوك متشابهاً ومتوازناً في الأجل الطويل، وتمثل النموذج انحداراً حقيقياً غير زائفاً.

تقدير النموذج: Estimation Equation

الجدول رقم (4): تقدير النموذج Estimation Equation

| Variables | Coefficient | Std. Error | T. statistic | Prob | |
|---------------------------------|-------------|--------------------|--------------|---------------------|-------|
| C | 5.363740 | 2.567270 | 2.089278 | 0.0366 | |
| X | 7.850000 | 0.000154 | -0.508151 | 0.0056 | |
| M | -2.110000 | 1.430000 | 0.148271 | 0.0003 | |
| R ² squared | 0.98 | F-statistic | 0.129215 | S. E. of regression | 9.247 |
| Adjusted R ² squared | 0.95 | Prob (F-statistic) | 0.000346 | Durbin-Watson stat | 1.95 |

المصدر: من بيانات الدراسة، نتائج تحليل برنامج (E.views)، 2020م

وذلك تطبيقاً على النموذج المقترح:

$$ER = 5.363740 + 7.850000X - 2.110000M + U$$

مرحلة تقييم النموذج:

أولاً: تقييم التقديرات وفقاً لمعيار النظرية الاقتصادية:

من الجدول رقم (-) يمثل الثابت (B_0) متوسط سعر الصرف الذي يتحدد بعوامل خلاف المتغيرات المذكورة في النموذج. ويلاحظ من نتائج التحليل أن قيمة الثابت (B_0) يساوي (5.363740) وهي قيمة موجبة وهو يطابق منطوق النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لـ (B_1) التي تمثل ميل منحنى سعر الصرف بالنسبة للصادرات، أو معدل التغير في سعر الصرف نتيجة للتغير في الصادرات بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (7.850000) وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات. بمعنى أن أي زيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة في سعر الصرف والعكس. ومن الناحية القياسية أن أي زيادة في الصادرات بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة في سعر الصرف بمقدار (7.850000).

أما (B_2) التي تمثل ميل منحنى سعر الصرف بالنسبة للواردات، أو معدل التغير في سعر الصرف نتيجة للتغير في الواردات بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (-2.110000) وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات. بمعنى أن أي زيادة في الواردات تؤدي إلى زيادة في معدل سعر الصرف والعكس. ومن الناحية القياسية أن أي زيادة في الواردات بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة في سعر الصرف بمقدار (-2.110000).

ثانياً: تقييم التقديرات وفقاً للمعايير الإحصائية:

1. معنوية المعالم:

يلاحظ من نتائج التحليل بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الثابت Prob (0.0366) وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يصبح الثابت معنوي. وبلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الصادرات Prob (0.0056) وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية وعليه تصبح معامل الصادرات معنوي. وبلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الواردات Prob (0.0003) وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية وعليه تصبح معامل الصادرات معنوي. هذه النتائج المعنوية تدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقل (الصادرات والواردات) والمتغير التابع (سعر الصرف).

2. الخطأ المعياري:

يستخدم الخطأ المعياري للتقديرات Std. Error لقياس تشتت التقديرات المتحصل عليها حول المعاملات الحقيقية، وكلما كبر حجم الخطأ المعياري للمعامل كلما انخفضت درجة الاعتماد عليه والعكس صحيح. حيث

أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من (1990-2018)

قدرت الأخطاء المعيارية للمعالم المقدرة للثابت بـ (2.567270)، وللصادرات بـ (0.000154)، والواردات بـ (1.430000)، إذا من خلال المعاملات اتضح هناك انخفاض في معدل الخطأ المعياري وبذلك يمكن الاعتماد عليها.

3. جودة توفيق النموذج:

يلاحظ من نتائج التحليل أن معامل التحديد R-squared بلغ (0.98) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر على المتغير التابع بنسبة 98% والباقي وقدره 2% يعود للمتغيرات غير المتضمنة في النموذج وهذا دلالة لجودة توفيق النموذج. وبلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared (0.95) وهو يسمى بمعامل التحديد المعدل ويستخدم لنفس الغرض ولكنه أدق من معامل التحديد.

4. معنوية النموذج ككل:

يلاحظ أن قيمة (F-statistic) بلغت (0.129215) والقيمة الاحتمالية للاختبار Prob(F-statistic) بلغ (0.000346) وهي قيمة أقل من القيمة الاحتمالية (0.05) وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي وهذا دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والنموذج ككل معنوي.

ثالثاً: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار القياسي:

يتعلق هذا المعيار بفحص الكشف عن مشاكل القياس وذلك على النحو التالي:

أ. مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي: من خلال قيمة إحصائية (Durbin-Watson stat) يلاحظ تساوي (1.95) وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية التي تتراوح ما بين (2 - 1.50) وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

ب. مشكلة اختلاف التباين: من الجدول رقم (5) اختبار وايت، يلاحظ أن قيمة Prob- Obs*R-squared (0.302888) أكبر من قيمة Prob (0.05) وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول رقم (5): اختلاف التباين ARCH Test

| | | | |
|----------------------|----------|--------------------|----------|
| F-statistic | 1.205386 | Probability | 0.334295 |
| Obs*R-squared | 4.851399 | Probability | 0.302888 |

المصدر: من بيانات الدراسة، نتائج تحليل برنامج (E.views)، 2020م

5. النتائج

1. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات.
2. وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الواردات.
3. اثبتت الدراسة معنوية الدالة استناد الى ماتقدم من اختبارات وجودة توفيق النموذج حيث بلغ معامل التحديد 98% مما يشير الى ان النموذج ذات مقدرة تفسيرية عالية.
4. إتضح من الدراسة أن نموذج الانحدار المتعددة هي أفضل نموذج للتجارة الخارجية في السودان.

6. التوصيات

1. ضرورة تناول سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة لما له من تأثير واضح على الاقتصاد الكلي.
2. ضرورة رسم سياسة نقدية واضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق استقرار دائم في سعر صرف العملة ثم تخفيض معدلات التضخم.
3. ضرورة العمل على تفعيل إستراتيجية واضحة لإحلال الواردات وترقية الصادرات كإصلاح اقتصادي يهتم بفتح المجال واسعاً للإنتاج من أجل توظيف العمالة وتحسين الحياة المعيشية لغالبية السكان.
4. ضرورة بناء قيمة الوحدة النقدية للعملة السودانية مقابل العملة الاجنبية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وثبات النمو النقدي بعيداً عن التوسع في الكتلة النقدية مع السيطرة على السوق الموازي لاسعار صرف العملات الاجنبية.
5. ضرورة ترشيد وضبط النفقات الإستهلاكية للحكومة التي تتسم بالإسراف غير الملائم ، والعمل على توزيع اكثر عدلاً للدخل.

7. المراجع

1. الريح، حيدر بابكر (2012)، الاقتصاد السوداني في ثمانية وخمسين عاماً، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
2. المهل، عبد العظيم سليمان(2006م)، الاقتصاد الكلي، مطبعة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
3. الموسوي، ضياء المجيد (1993)، الإصلاح النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. الشمري، ناظم محمد (2006)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، زهران للطباعة والنشر، عمان.
5. لطرش، الطاهر(2004م)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
6. قدي، عبدالمجيد(2004م)، المدخل إلى السياسات الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. حميدات، محمود (1999م) مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من (1990-2018)

8. على، أحمد مجذوب أحمد(2013م)، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية، بحث في أداء 2010، الخرطوم – هيئة الاعمال الفكرية.
9. على، أحمد مجذوب أحمد(2013م)، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية، بحث في أداء 2010، الخرطوم، هيئة الاعمال الفكرية.
10. هاشم، فؤاد (1995)، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النشر القاهرة، مصر.
11. محمد، محمد عزت (2000)، النقود والبنوك، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
12. عبد المنعم، سامية (2016م)، اثر الصادرات الزراعية علي الناتج المحلي السوداني، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد17، جامعة السودان.
13. الحسن، صابر محمد(2004)، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، مجلة المصرفي، العدد (3)الخرطوم.
14. نورين، مجدي الأمين (2010)، اثر إنتاج البترول علي النمو الاقتصادي في السودان ، مجلة المصرفي، العدد (56)، الخرطوم.
15. جبر الله، بدر الدين حسين (2009)، اتجاهات سعر الصرف وامكانية حدوث دولة غير رسمية في الإقتصاد السوداني، مجلة المصرفي، العدد 58، بنك السودان المركزي، إدارة العمليات النقدية، الخرطوم.
16. عبدالله، مصطفى محمد (2009م)، قياس سعر الصرف الحقيقي، في السودان للفترة من 1956-2007م، مجلة المصرفي، العدد 53، بنك السودان المركزي، إدارة الاحصاء، الخرطوم.
17. احمد، محمد عثمان (2009)، اداء السياسة النقدية في الإقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-2009 ، مجلة المصرفي ، العدد 27، الخرطوم.
18. تقارير مختلفة لبنك السودان المركزي من 1990-2018م.

الجدول رقم (1): الدالة المقدره:

Dependent Variable: ER
Method: Least Squares
Date: 04/08/19 Time: 05:00
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C | 5.363740 | 2.567270 | 2.089278 | 0.0366 |
| X | 7.85E-05 | 0.000154 | -0.508151 | 0.0056 |
| M | -2.11E-06 | 1.43E-05 | 0.148271 | 0.0003 |
| R-squared | 0.989842 | Mean dependent var | | 4.502414 |
| Adjusted R-squared | -0.956324 | S.D. dependent var | | 8.954847 |
| S.E. of regression | 9.247042 | Akaike info criterion | | 7.384182 |
| Sum squared resid | 2223.202 | Schwarz criterion | | 7.525626 |
| Log likelihood | -104.0706 | F-statistic | | 0.129215 |
| Durbin-Watson stat | 1.955679 | Prob(F-statistic) | | 0.000346 |

الجدول رقم(2): اختبار ارش ARCH Test:

White Heteroskedasticity Test:

| | | | |
|---------------|----------|-------------|----------|
| F-statistic | 1.205386 | Probability | 0.334295 |
| Obs*R-squared | 4.851399 | Probability | 0.302888 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/08/19 Time: 05:03
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C | 157.2752 | 133.3364 | 1.179537 | 0.2497 |
| X | -0.030882 | 0.023741 | -1.300781 | 0.2057 |
| X^2 | 7.43E-07 | 6.95E-07 | 1.069532 | 0.2955 |
| M | 0.002724 | 0.001604 | 1.697901 | 0.1025 |
| M^2 | -4.60E-09 | 2.84E-09 | -1.619031 | 0.1185 |
| R-squared | 0.167290 | Mean dependent var | | 76.66215 |
| Adjusted R-squared | 0.028505 | S.D. dependent var | | 326.9643 |
| S.E. of regression | 322.2706 | Akaike info criterion | | 14.54425 |
| Sum squared resid | 2492600. | Schwarz criterion | | 14.77999 |
| Log likelihood | -205.8916 | F-statistic | | 1.205386 |
| Durbin-Watson stat | 1.062833 | Prob(F-statistic) | | 0.334295 |

أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من (1990-2018)

الجدول رقم (3): بيانات الدراسة:

| obs | ER | M | X |
|------|------|---------|---------|
| 1990 | 0.05 | 5061.78 | 3526 |
| 1991 | 0.05 | 13621.1 | 5082 |
| 1992 | 0.1 | 100078 | 2514 |
| 1993 | 0.13 | 192774 | 4966 |
| 1994 | 0.22 | 370301 | 11150 |
| 1995 | 0.4 | 617905 | 35010 |
| 1996 | 1.25 | 1398.7 | 577.4 |
| 1997 | 1.58 | 2835.3 | 813.1 |
| 1998 | 1.99 | 4533.3 | 1029.5 |
| 1999 | 2.52 | 4309.4 | 2022.9 |
| 2000 | 2.25 | 5919.2 | 4902.7 |
| 2001 | 2.59 | 5786.6 | 4417.1 |
| 2002 | 2.64 | 8422.6 | 5370 |
| 2003 | 2.57 | 8750.9 | 6703.2 |
| 2004 | 2.59 | 12006.7 | 9869 |
| 2005 | 2.43 | 20989.4 | 12028.4 |
| 2006 | 2.17 | 23579.9 | 12718.4 |
| 2007 | 2.01 | 23606.6 | 18664.8 |
| 2008 | 2.09 | 23235.9 | 25422 |
| 2009 | 2.32 | 25859.4 | 1911.5 |
| 2010 | 2.6 | 26411.4 | 27521.9 |
| 2011 | 2.67 | 31430.9 | 26089.3 |
| 2012 | 3.57 | 33869 | 15481.7 |
| 2013 | 4.75 | 54497.2 | 29858.8 |
| 2014 | 5.7 | 58331.8 | 33532.4 |
| 2015 | 6.66 | 61222.8 | 32891.4 |
| 2016 | 6.97 | 65718 | 32001.5 |
| 2017 | 18.2 | 82542.6 | 4061 |
| 2018 | 47.5 | 102542 | 1828.2 |